اعداد

د. محمد رعد الدراجي

ماهية الديمقراطية

إن الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالميا, وهي هدف يقوم على القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره, بغض النظر عن الفروق و الاختلافات الثقافية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية, و يجب أن يمارسها المواطن في ظل مناخ من الحرية و المساواة و الشفافية و المسؤولية, مع احترام التعدد في الآراء و مراعاة المصلحة العامة.

فهي تهدف أساسا باعتبارها مثلا أعلى, إلى صيانة و تعزيز كرامة الفرد و حقوقه الأساسية, وتحقيق العدالة الاجتماعية, كما أنها توفر جوا صحيا داخل المجتمع الذي يمتلك شيئا من الحرية في التعبير عن آرائه و الذي تجري في داخله مناقشات فكرية تحكمها طبيعة المجتمع و اختلافاته المذهبية و القومية و العرقية و غير ذلك, وهذه الطبيعة تستطيع فتح حوار بين الشعب و الحكام او بين الرئيس و المرؤوس تفرضها المنازعات و الصراعات الفكرية والاجتماعية بشكل أمين وسليم و من دون خوف, فهي بوصفها شكلا من أشكال الحكم, أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف جميعا.

وعلى ضوء ما سبق سوف نبين في هذه المبحث مفهوم الديمقراطية في المطلب الأول, ثم نتناول خصائصها في المطلب الثاني، ونوضح التطور التاريخي للديمقراطية في المطلب الثالث، اما المطلب الرابع فسوف نخصصه لصور الديمقراطية.

هناك بالتأكيد طائفة كبيرة من وجهات النظر بالنسبة لمعنى و مفهوم الديمقراطية , و كذلك بالنسبة لشروط تحققها, و كلها تتباين تبعا لوجهات النظر الفلسفية أو الإيديولوجية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية. إن مفهوم الديمقراطية هو صعب التعريف ليس لأنه مبهم فقط مثل العديد من المصطلحات السياسية و لكنه أكثر أهمية, وسوف نبين التعريفات التي عرضت في هذا السياق.

إن أصل كلمة ديمقراطية هي كلمة إغريقية تتكون من كلمتين انكليزيتين هما ديموس و كراتوس التي دخلت اللغة الانجليزية في القرن السادس عشر, و ترجمة الكلمة الإغريقية demokratia المؤلفة من demos و تعني الشعب و kratos و تعني الحكم, ويتضح من استعمالاتها أن كل شيء يعتمد على المعاني الواردة في الكلمتين شعب و حكم .

إن التعريفات التي قدمت لمصطلح الديمقراطية كثيرة, إلا أنه لا يزال التعريف الأكثر شيوعا هو حكومة من الشعب, يختارها الشعب من أجل الشعب.

هذا الاختيار لم يكن من ضمن مبادئ الديمقراطية الأساسية, هي بالأساس حكم كل الشعب للشعب لكن صعوبة هذا الأمر أدى إلى تحقق النتيجة المنطقية في اختيار الشعب لمن يحكمه.

و تعرف الموسوعة السياسية الديموقراطية بأنها حكم الشعب لحكومته و غلبة السلطة الشعبية او سيطرة الشعب على هذه الحكومة التي يختارها .

ويعرفها المفكر الفرنسي موريس دوفروجيه بأنها تعني أن يختار المحكومين نظام الحكم و حكامهم عن طريق العملية الانتخابية الحرة .

و إلى جانب هذه التعاريف هناك العديد من التعريفات منها أنها نظام الحكم بواسطة الشعب تقوم على السيادة الشعبية, المساواة السياسية و الحرية السياسية أو هي نظام حكم فريد لتنظيم العلاقات بين الحكام و المحكومين .

و السؤال الذي يثار هنا هل ان حكم الشعب يعني جميع أفراد الشعب ؟ أم فئة معينة من الشعب؟

إن المقصود بحكم الشعب في هذا السياق هو الشعب السياسي لا الاجتماعي أي من لهم حق التمتع بالحقوق السياسية, أي أن الشعب لا يتشكل حتى في الديمقراطية الأصلية, إلا من جزء صغير لدائرة من الأفراد الذين يضمهم الشعب كحقيقة اجتماعية, ولا يوجد تفسير لذلك إلا في الأخذ في الاعتبار ان بعض الحدود الطبيعية : السن, الصحة العقلية و المعنوية, تتعارض مع اتساع ممارسة الحقوق السياسية, وهذا يعني تزايد حدود الشعب النشط, الذي يمكنه من المشاركة في صياغة و تكوين الإرادة العامة, في حين أن تلك الحدود لا توجد مطلقا حال تحديد الشعب السلبي أو غير النشط ومن ثم لا يجب الخلط ما بين الشعب كحقيقة اجتماعية و الشعب كحقيقة سياسية من الناحية العددية أو التطابق ما بين اتساع دائرة كلا منهما , فالأولى تكون دوما أكثر اتساعا من الثانية رغم تداخلهما .

فهي شكل من أشكال الحكم السياسي, قائم بالإجمال على التداول السلمي للسلطة و حكم الأكثرية و حماية حقوق الأقليات و الأفراد. فهي فلسفة و أسلوب حياة و شكل للحكم, وهي أسلوب في الحياة الجماعية بالنسبة إلى ملايين البشر و إمكانية تحقيق الشخصية الإنسانية لكل منهم. أن الديمقراطية تسعى إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية, و على هذا الأساس أن الديمقراطية هي نظام الحرية السياسية.

وفضلاً عن ذلك يقدم آخرون مميزات عديدة لمفهوم الديمقراطية أبرزها :-

١- الحوار بين الحاكم والمحكوم الحريص على حريته ولا يكون كل منهما في وادٍ منفصل عن الآخر وإنما يكونان حاضرين دائماً للتشاور والتحاور خدمة لمتطلبات النظام والحرية. ٢- المشاركة في إدارة الشؤون العامة وعمل المؤسسات ومراقبتها مما يعزز موقع الفرد إزاء السلطة ويجعله جزءاً منها.

٣- المعارضة المقبولة والمشروعة للسلطة التي تتحول إلى سلطة على أناس أحرار يستطيعون من دون إكراه أن يعبروا عن آرائهم. وبذلك يصبح الخضوع إليها نوعاً من الحرية.

إن جوهر الديمقراطية أن يختار الناس من يحكمهم , و عكس ذلك هو أن يفرض عليهم حاكم أو نظام يكرهونه, وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا اخطأ, و حق عزله وتغييره إذا انحرف, هذا هو جوهر الديمقراطية الحقيقية التي وجدت البشرية صيغاً و أساليب عملية و وسائل لتفعيل الديمقراطية منها : الانتخاب و الاستفتاء العام, وترجيح حكم الأكثرية, وتعدد الأحزاب السياسية, وحق الأقلية في المعارضة, وسيادة القانون, و استقلال القضاء. إن الفكر الديمقراطي هو الدفاع عن حرية اختيار الحاكمين من المحكومين.

و إذا كانت الديمقراطية عملية أخذ وعطاء و لا تكون إلا برضا الأطراف المعنية كافة حاكمين و محكومين , فأن من أهم الشروط التي يجب أن تلتزم بها القوى المجتمعية و الأطراف الشعبية المشاركة و القبول بشروط العملية الديمقراطية كافة. وهي في نهاية المطاف مسؤولية مشتركة بين الطرفين و ينبغي أن لا تعني فقط حق المعارضة في انتقاد السلطة و الدولة و الحط من هيبتها, وإنما يجب النظر إليها بوصفها الأسلوب الأمثل الذي يحقق الاتفاق السياسي العام المعبر عن رأي الأغلبية .

إن الديمقراطية هي أسلوب في الحكم و جزء من حقوق الإنسان, فالديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتسيير دفة الحكم و العيش بسلام والحفاظ على كرامة الإنسان و حريته, و على الديمقراطية ان تتيح للحريات أجواء واسعة للتعايش مع حرية الآخرين.